

أولاً

قرار بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة^١

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في جنيف في دورته السابعة بعد المائة،
٢٠١٨،

وقد أجرى مناقشة عامة بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف
التنمية المستدامة،

١. يعتمد الاستنتاجات التالية؛
٢. يدعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى إرشاد مكتب العمل الدولي في سعيه إلى
إنفاذ الاستنتاجات؛
٣. يطلب من المدير العام أن يقوم بما يلي:
(أ) يعد خطة عمل لإنفاذ الاستنتاجات، من أجل نظر مجلس الإدارة فيها؛
(ب) يوزع الاستنتاجات على المنظمات المعنية على المستويين العالمي والإقليمي لاستعراض
انتباهها إليها.

الاستنتاجات بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة

يؤكد برنامج عام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة (برنامج عام ٢٠٣٠) مرة جديدة أهمية
الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، ويدمج العمل اللائق في أهدافه
ومقاصده.

ودعماً لتحقيق برنامج عام ٢٠٣٠، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز إدراك قيمها
وولايته ومعاييرها والاعتراف بها في تعاونها الإنمائي وشراكاتها. ويترسخ هذا النشاط في إعلان
منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) (إعلان العدالة
الاجتماعية) وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وخطة عمل بوينس آيرس لتشجيع
وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٧٨). كما أن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة
بشأن الأعمال وحقوق الإنسان (٢٠١١) وبرنامج عمل أديس أبابا (٢٠١٥) واتفاق باريس بشأن
تغير المناخ (٢٠١٥)، تسلّم أيضاً بأهمية العمل اللائق.

وينبغي في الشفافية والمساءلة أن تدعم التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية وتراعيا،
حسب مقتضى الحال، مبادئ بوسان (٢٠١١) ووثيقة نيروبي الختامية (٢٠١٦) للشراكة العالمية
من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

أولاً - مشهد التعاون الإنمائي الجديد: التجاوب مع عالم عمل متغير

١. يشهد عالم العمل تغيراً سريعاً من خلال مظاهر عديدة من بينها التحول التكنولوجي
والعولمة وتغير المناخ والاتجاهات الديمغرافية وهجرة اليد العاملة. غير أن الفقر لا يزال مستمراً.
وفي حين تبرز فرص جديدة لتسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر والتحول الهيكلي واستحداث
فرص العمل وتشجيع احترام حقوق الإنسان الأساسية، فإن البلدان تواجه بدورها مجموعة من
مواطن العجز في العمل اللائق وانعدام المساواة في الدخل، بما في ذلك تلك التي يواجهها الشباب
والنساء والأشخاص المعوقون في سوق العمل. ويبقى الحصول على عمل لائق تحدياً في

^١ اعتمد في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات الريفية. وتخلّف أوضاع الأزمات الناشئة عن النزاعات والكوارث أثراً على العديد من البلدان وتفضي إلى النزوح القسري. وعلى وجه الخصوص، من شأن الأعداد الكبيرة من اللاجئين أن تضع أعباء لا مبرر لها على اقتصادات البلدان المضيفة؛ وينبغي خفض هذه الأعباء من خلال التعاون الدولي بغية ضمان تقاسم العبء والمسؤولية على نحو أكثر إنصافاً وقابلية للتنبؤ.

٢. وبالاستناد إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة (العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والحقوق في العمل) التي يتضمنها برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، تتطلب التحديات العالمية استجابات فعالة ونهجاً ابتكارية تكون مكيّفة مع الوقائع الخاصة بكل بلد. ويوفر إعلان العدالة الاجتماعية والقرار بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، الذي اعتمده المؤتمر في دورته الخامسة بعد المائة (٢٠١٦)، إرشادات أساسية من أجل رسم معالم استجابات منظمة العمل الدولية عن طريق تعاونها الإنمائي ومساعدة الدول الأعضاء في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. ويستتبع تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ حشد الموارد على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، لا مناص من تنفيذ برنامج عمل أديس أبابا والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً كاملاً. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بأهمية أساسية في ضمان سياسات وأدوات مستقلة وشفافة والدفع قدماً بالتعاون الإنمائي. كما أن الالتزام بنسبة ٠,٧ في المائة من جانب العديد من الحكومات المانحة في تخصيص الموارد للتعاون الإنمائي، أمر مهم بدوره. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت مصدراً مهماً للتمويل من أجل التنمية، فإن هناك تركيزاً متزايداً على حشد الموارد المحلية وعلى الشراكات متعددة أصحاب المصلحة والتمويل الخاص وإعادة تموضع التعاون الدولي وفي الوقت ذاته مكافحة التحركات المالية غير المشروعة. وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى اعتمادات مالية مستدامة وأدوات تمويل ابتكارية، بما في ذلك الصناديق الجماعية، تقتضي قدراً أكبر من اتساق السياسات والدعم على جميع المستويات.

٤. ومن المحتمل أن يكون التمويل من أجل التنمية مرهوناً بالاستثمار المستدام الذي يمكن أن يتحقق في البلدان. ويستتبع هذا الأمر دوراً أساسياً لمنظمة العمل الدولية في استثارة وعي هيئاتها المكونة فيما يتعلق بالصلات بين التجارة والعمل ودعم مشاركة الشركاء الاجتماعيين وقدرتهم على الضلوع في وضع سياسات وبرامج تجارية واستثمارية للمصارف الإنمائية والمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.

٥. ولا بد لاستراتيجية التعاون الإنمائي المستقبلية لمنظمة العمل الدولية من أن تراعي الوقائع المتغيرة في عالم العمل، بما في ذلك أشكال العمل المتنوعة وأشكال العمالة الجديدة، وأن تنهض ببرنامج العمل اللائق في الوقت نفسه.

ثانياً - منظمة عمل دولية وافية بالغرض في منظومة أمم متحدة إنمائية تامة الإصلاح

٦. يستند برنامج عام ٢٠٣٠ على أمور عديدة منها احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وتعزيزه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) ويسعى إلى عدم ترك أي شخص متخلفاً عن الركب ويضع برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في صميمه. ومن شأن إصلاحات الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إنجاز أهداف برنامج عام ٢٠٣٠، أن تفرز تغييرات قومية تخلّف انعكاسات عميقة على التعاون الإنمائي.

٧. وبالنظر إلى أن منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة ثلاثية فريدة من وكالات الأمم المتحدة، فإنها تضطلع بدور أساسي في تنفيذ عمليات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تعزيز فعالية التعاون الإنمائي. وفي منظومة أمم متحدة إنمائية تامة الإصلاح، سوف يتعين على منظمة العمل الدولية أن تغتنم فرصاً جديدة لتعزيز أنشطتها في استثارة الوعي والتوعية والإطالة بغية النهوض على نحو استباقي بولايتها ودورها المعياري والحوار الاجتماعي وتوفير الخبرة التقنية في جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق. وينبغي للنهج المستقبلي في مقاربة التعاون الإنمائي أن يضمن أن تقدم منظمة العمل الدولية الخدمات على نحو أفضل إلى هيئاتها المكونة وأن تمكنها في الوقت ذاته من المشاركة في عمليات التنفيذ الوطنية بغية منحها

دوراً حقيقياً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تامة الإصلاح والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن منظمة عمل دولية وافية بالغرض اليوم أن تضمن ملاءمتها غداً.

ثالثاً - المبادئ التوجيهية من أجل التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في المستقبل

٨. مع اقتراب منظمة العمل الدولية من احتفالها بمئويتها، يشكل التعاون الإنمائي لديها جزءاً لا يتجزأ من تقديم خدماتها الرامية إلى رفع التحديات في عالم العمل وبناء مجتمع عالمي يتسم بمستقبل مشترك من العمل اللائق للجميع ودعم الهيئات المكونة في تعزيز برنامج العمل اللائق ضمن الإطار الجامع لأهداف التنمية المستدامة. وتؤدي منظمة العمل الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة دوراً مهماً في مساعدة البلدان على رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والدور الفريد لمنظمة العمل الدولية، المحدد في دستورها وهيكلها الثلاثي وولايتها المعيارية، بما في ذلك نظامها الإشرافي، أمرٌ أساسي للاضطلاع بهذا الدور، وينبغي مراعاته بشكل تام في أي نظام للتمويل والبرمجة في المستقبل. ومن شأن نهج ابتكاري وأكثر فعالية للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن يتعزز بفضل المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) تعزيز الملكية والملاءمة على المستوى القطري. ينبغي للتعاون الإنمائي أن يكون موجهاً نحو الطلب ومكيفاً مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد وإقليم، لا سيما مواطن العجز في العمل اللائق وفقاً لتعريفها في الأطر الإنمائية الوطنية وتحديدها من خلال عمليات الحوار الاجتماعي مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. ولا بد للشركاء الاجتماعيين لمنظمة العمل الدولية، بوصفهم ممثلي عالم العمل، أن يكونوا ضالعين بنشاط في تنفيذ ورصد وتقييم برنامج عام ٢٠٣٠. وتمثل البرامج القطرية للعمل اللائق بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية السبيل الأساسي لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتسم إعادة تقييم البرامج القطرية للعمل اللائق وتمشيها مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخطط الإنمائية الوطنية، بأنها حاسمة من أجل استمرار ملاءمة التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.

(ب) الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية. ينبغي تعزيز أهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية وإدماجها في عملية وضع البرامج القطرية للعمل اللائق وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتنسيق مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

(ج) استراتيجية أكثر تنسيقاً واتساقاً. يقتضي التعاون الإنمائي الفعال قدراً أكبر من الاتساق في الميزانية والبرامج والسياسات ضمن منظمة العمل الدولية ومع الهيئات المكونة وفيما بينها وفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفيما بين طيف أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنشآت والشركاء الإنمائيون والوزارات الحكومية الأخرى الضالعة في تنفيذ سياسات العمل اللائق. وينبغي للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن يعزز جميع دعائم العمل اللائق تعزيزاً متوازناً.

(د) تعزيز دور منظمة العمل الدولية في منظومة الأمم المتحدة إنمائية أكثر تكاملاً. ما فتئت القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية في التعاون الإنمائي تتمثل في نهجها المتوازن إزاء عالم العمل من خلال الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية ووضع المعايير ووظيفتها الإشرافية. كما أن خبرتها التقنية الممتدة على مدى الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق، هي سمة أساسية تتحلّى بها منظمة العمل الدولية.

(هـ) دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة. إن القطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، مفيد في ضمان النمو والاستثمار واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة وفي توفير الحماية الاجتماعية ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٨ منها. بالإضافة إلى ذلك، يشكل إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة (٢٠٠٧) أدوات أساسية. وينبغي لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن ترفع إلى أقصى حد الإمكانيات الإنمائية للقطاع الخاص من خلال تعزيز بيئة مؤاتية من أجل المنشآت المستدامة والقادرة على الصمود.

(و) عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب. تمثيلاً مع المبدأ الذي يقوم عليه برنامج عام ٢٠٣٠، لا بد للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية من أن يعزز تركيزه على المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص المعوقين والشباب والمجموعات المحرومة الأخرى المستبعدة من سوق العمل والتي لا تستفيد من الحماية الاجتماعية المناسبة، من خلال استحداث ظروف وبيئات لصالح فرص العمالة والدخل. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز سبل حصول الفقراء العاملين والعمال في الاقتصادات الريفية غير المنظمة على عمل لائق.

(ز) نهج برنامجي من أجل تحقيق النتائج والأثر. توجيهاً لتحقيق النتائج والاستدامة، لا بد للتعاون الإنمائي من أن ينتهج نهجاً مركزاً وبرنامجياً وأطول أمداً، بما في ذلك من خلال البرامج الرائدة لمنظمة العمل الدولية وغيرها من المبادرات مع مراعاة الخطط الإنمائية الوطنية طويلة الأمد، حسب مقتضى الحال.

(ح) تركيز أقوى على تنمية القدرات. سوف يكون التعاون الإنمائي الفعال مرهوناً بتقوية قدرات منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة، بهدف تعميم وتنفيذ برنامج العمل اللائق، وفي الوقت نفسه تعزيز القدرات الوطنية للمؤسسات المسؤولة عن تلقي التعاون الإنمائي وتوفيره.

(ط) تعزيز الشفافية وتقاسم المسؤولية من خلال الحوار الاجتماعي. من المطلوب تحسين الشفافية في التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية لضمان الشفافية المالية والمساءلة والمشاركة الفعالة من جانب الهيئات المكونة من خلال الحوار الاجتماعي واستخلاص الدروس من النتائج. ومن المطلوب أيضاً مشاركة فعالة من الهيئات المكونة الثلاثية وأصحاب المصلحة المعنيين في عملية تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق ومكونات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بغية ضمان تقاسم الأهداف وتحقيق نتائج أفضل.

(ي) شراكات تشمل الجميع. ينبغي في المشاركة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعززون العمل اللائق بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو غير ذلك من الآليات، أن تعزز إدراك القيم والولاية والمعايير الأساسية لمنظمة العمل الدولية والاعتراف بها.

(ك) تمويل التنمية. توجيهاً لتحقيق برنامج عام ٢٠٣٠، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تسعى إلى إقامة الشراكات الابتكارية وإلى التمويل، بما يحترم في الوقت ذاته مبادئ المساءلة والشفافية، لسد الثغرات في الموارد وتقديم الخدمات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك من خلال الصناديق الجماعية والتحالفات متعددة أصحاب المصلحة.

(ل) استخدام أكبر للتعاون المثلث والتعاون بين بلدان الجنوب. بالاستناد إلى خبرة جميع الهيئات المكونة، يمثل التعاون المثلث والتعاون بين بلدان الجنوب سبباً استراتيجياً يؤدي إلى تعزيز التعلم والتعاون اللذين يعودان بالفائدة على الجميع دعماً لبرنامج عام ٢٠٣٠.

رابعاً - خريطة الطريق

٩. بالنظر إلى المبادئ التوجيهية والتغيرات في عالم العمل والتعاون الإنمائي وإصلاح الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، فإن:

(١) منظمة العمل الدولية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الترويج والتوعية على نحو استباقي لصالح قيمتها المضافة الفريدة، بما في ذلك هيكلها الثلاثي ونشاطها المعياري وحوارها الاجتماعي، في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ ضمن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك إدماج أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ب) تقوية قدرات هيئاتها المكونة للمشاركة بفعالية في تحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠، والتركيز بقدر أكبر على بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية المستدامة، بما في ذلك

بدعم من مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. وينبغي استخدام البرامج الرائدة والمبادرات الأخرى تحقيقاً لهذا الغرض؛

(ج) دعم الهياكل الثلاثية على المستوى الوطني لتعزيز مشاركة الهيئات المكونة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) تعميق وتوسيع وتنويع الشراكات، بما في ذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وتعزيز المشاركة في طرائق التمويل الابتكارية والشبكات والتحالفات متعددة أصحاب المصلحة، من قبيل تلك التي تعالج العمل الجبري وعمل الأطفال وأشكال الرق المعاصرة. وينبغي للمكتب أن يحدد الفرص والمخاطر المرتبطة بأشكال آليات التمويل الابتكارية الجديدة بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية ويقدم تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة للمناقشة واتخاذ القرارات؛

(هـ) تسهيل التعاون المثلث والتعاون بين بلدان الجنوب بوصفه من طرائق التعاون الإنمائي الاستراتيجية والفعالة والمفيدة للجميع بهدف تشجيع التعلم بين الأقران واستخدام الخبرة المحلية؛

(و) تعزيز حشد الموارد من خلال التمويل الطوعي لبرامجها من الشركاء الإنمائيين من القطاعين العام والخاص والتمويل المحلي وطرائق تمويل الأمم المتحدة. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تتقاسم خبراتها ونهجها في هذا المجال مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ز) مساعدة البلدان في معالجة التوصيات الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتنفيذ معايير العمل الدولية، بناءً على طلبها؛

(ح) تعزيز الإطار الشامل لسياسة العمالة، على مستوى البرامج القطرية للعمل اللائق وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من أجل تعزيز العمالة الكاملة واللائقة والمنتجة والمختارة بحرية، كما يرد ذكره في الاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن العمالة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثالثة بعد المائة (٢٠١٤)؛

(ط) مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدرات مؤسسات إدارة العمل والمؤسسات الأخرى المشاركة في رصد وإنفاذ قوانين العمل الوطنية؛

(ي) استكشاف طرائق مرنة وسريعة وابتكارية من أجل تقديم الخدمات داخل البلدان بالاستناد إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية وبمشاركة فعالة من الشركاء الاجتماعيين؛

(ك) مواصلة استكشاف سبل الوصول إلى الهيئات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم والاستمرار في تقديم الدعم للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛

(ل) دعم تنفيذ العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، بما فيها المنشآت متعددة الجنسية؛

(م) مساعدة الدول الأعضاء في استهلال أو تحسين جمع ونشر البيانات والإحصاءات المصنفة الاقتصادية والمتصلة بالعمل، بما في ذلك بحسب نوع الجنس والإعاقة، بوصف ذلك أساساً لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالعمل اللائق، التي تمثل منظمة العمل الدولية الوكالة المؤتمنة عليها؛

(ن) تحسين استخدام أدوات جمع البيانات والإدارة القائمة على النتائج وتقييمها، بما في ذلك عمليات تقييم الأثر، لتبيان ما هو ناجح ودعم الارتقاء بعمليات التدخل وتعزيز إطلالة برنامج العمل اللائق؛

(س) استعراض تركيبة هيكليتها الميدانية في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تامة الإصلاح؛

(ع) وضع خطة عمل بوصفها متابعة لإرشادات واستنتاجات المؤتمر فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

(٢) الحكومات بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ينبغي أن تنظر في ما يلي:

- (أ) تقوية اتساق السياسات، بما في ذلك دور منظمة العمل الدولية مع المؤسسات المالية الدولية، وتحقيق التماسي مع طرائق التمويل المعنية دعماً لتحقيق العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيسي للنمو وفرص العمل والحفاظ في الوقت ذاته على مصالح أصحاب العمل والعمال؛
- (ج) تكوين بيئة مؤاتية يمكن لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال فيها أن تنمو وتعمل على نحو مستقل.
- (٣) شركاء التنمية لمنظمة العمل الدولية ينبغي أن ينظروا في ما يلي:
- (أ) دعم الحساب التكميلي للميزانية العادية؛
- (ب) تعزيز برنامج العمل اللائق ودور منظمة العمل الدولية عند وضع ترتيبات التمويل الجماعي وصناديق الإئتمان متعددة الشركات في الأمم المتحدة، أو الإسهام فيها.